الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

27 **إبريل** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

صحيفة تواصل الإلكترونية

«حقوق الإنسان" توضح حقوق العامل الأخلاقية لدى صاحب العمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://twasul.info/1641540

تواصل – فريق التحرير:
أوضحت هيئة حقوق الإنسان، الحقوق الأخلاقية للعامل (الموظف) لدى صاحب العمل في مختلف المنشآت والأعمال الخاصة.
وشددت على ضرورة اتباع مبدأ المساواة بين العاملين بطريقة نزيهة ودون تمييز، وذلك ضمن حقوق العامل المتعلقة بأخلاقيات العمل .
ونشرت الهيئة عبر "تويتر" إنفوجراف تضمن أبرز حقوق العامل لدى صاحب العمل، من بينها:
– توفير فرص التدريب المناسبة لتحسين فرص تطوير العامل.
– إعطاء فرص للنقاش وحرية الرأي.
– كفالة حق العامل بالتظلم أو الشكوى.
– معاملة العمال بعدالة وإنصاف.
– تشجيع روح المبادرة والابتكار.
– توفير بيئة مناسبة ومحفزة.
– عدم استغلال المعلومات الشخصية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى يؤجل التصويت على "الأحوال الشخصية".. ويحسم نظام حقوق الكبار اليوم

عشر سنوات سجناً و30 مليون عقوبة حرق وتخزين النفايات بأسلوب مضر بالصحة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://www.alriyadh.com/1882609

وافق مجلس الشورى على نظام إدارة النفايات، والذي يهدف إلى تنظيم أنشطة جمع النفايات ونقلها وفرزها وتخزينها واستيرادها وتصديرها ومعالجتها والتخلص الآمن منها، بما في ذلك العناية اللاحقة بمواقع التخلص منها.

وتمنع المادة الثالثة من النظام ممارسة أي نشاط يتعلق بإدارة النفايات إلا بعد الحصول على رخصة أو تصريح من المركز الوطني لإدارة النفايات، فيما يلزم النظام كل من يمارس نشاطاً يتعلق بإدارة النفايات تقديم أفضل النتائج البيئية والاقتصادية وفقاً لإعادة التدوير، واسترداد الموارد، والتخلص الآمن منها والذي يعني (التخزين أو التفكيك الآمن لأي نوع من أنواع النفايات بطريقة هندسية تمنع التسبب بأي تلوث أو أثر سلبي على البيئة من تربة وهواء ومياه وتنوع بيولوجي.(

ويحظر النظام ترك النفايات بأنواعها أو دفنها أو حرقها أو رميها في غير الأماكن المخصصة لها، ويعاقب النظام دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على 30 مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يقوم بتخزين النفايات أو حرقها أو معالجتها أو التخلص منها بأي طريقة تشكل خطراً على الصحة العامة أو ضرراً على البيئة.

وصوت المجلس بالأغلبية على المبادرات الواردة في العرض المقدم من وزارة الرياضة بعنوان "فرص تنمية الإيرادات غير النفطية"، وناقش المجلس مشروع نظام الأحوال الشخصية، والذي يتناول حقوق الزوجين وآليات الزواج والخطوبة، وأركان العقد وشروط صحته، النفقة، إثبات النسب، الفرقة بين الزوجين، الطلاق، الخلع، فسخ النكاح، آثار الفرقة وأحكامها بين الزوجين، العدة، الحضانة، الوصاية والولاية، أحكام الوصي، الولي المعين من المحكمة، الغائب والمفقود، الوصية، أركان ومبطلات الوصية، التركة، الإرث، ميراث أصحاب الفروض، الحجب والتعصب وميراث ذوي الأرحام، ميراث ذوي الفروض، ميراث المفقود والحمل ومنفي النسب والتخارج.

وناقش الشورى في جلسته التي عقدها أمس الاثنين برئاسة رئيس المجلس د. عبدالله آل الشيخ، التقرير السنوي للنيابة العامة المتعلق بالجوانب الإدارية والمالية للعام المالي 41 - 1442، واستمع لرأي وتوصيات اللجنة القضائية المعنية بدراسته، ويصوت مجلس الشورى، اليوم الثلاثاء، على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ما تضمنه التقرير السنوي لهيئة تنظيم المياه والكهرباء.

وقد طالبت اللجنة بالإسراع في تطوير استراتيجية لقطاع تبريد المناطق بما ينسجم مع رؤية المملكة وبرامجها من جهة وبما يدعم ويمكن القطاع من جهة أخرى، ودعت الهيئة إلى حوكمة أدوارها ومسؤولياتها وتطوير آليات عملها التكاملي مع منظومة قطاع الطاقة بما يشمل شركات توليد الكهرباء وخدمات النقل والتوزيع، كما رأت اللجنة أهمية قيام الهيئة بتطوير هيكلها التنظيمي بما ينسجم مع المهام والمسؤوليات المحدثة للهيئة، ويعزز كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين. ويصوت أعضاء الشورى في جلسة اليوم أيضاً على توصيات اللجنة الأمنية بشأن التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني، وتوصيات اللجنة القضائية في شأن نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم، المعاد للمجلس دراسته وفق المادة 17 من نظامه ويحسم تباينه مع مجلس الوزراء في هذا الشأن.

وينتقل الشورى بعد ذلك إلى يناقش تقرير اللجنة المالية في شأن استثناء الجهات الحكومية التي تستأجر المباني المقامة على المشاريع الاستثمارية التي تتعاقد في شأنها الهيئة العامة لعقارات الدولة مع المستثمرين على أراضٍ حكومية، من حكم المادة السابعة من نظام استئجار الدولة للعقار وإخلائه.
ويصوت أعضاء المجلس على نظام حقوق كبير السن ورعايته وقد جاء مشروع النظام بأهداف تعمل على تمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم، إضافة إلى نشر التوعية والتثقيف المجتمعي لبيان حقوق كبار السن وضمان احترامهم وتوفير كل ما يعزز مهاراتهم وخبراتهم وممارسة هواياتهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع، وتخصيص أماكن لكبار السن في المرافق العامة والمناسبات العامة. ويستمع المجلس إلى رد لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب والأسرة بشأن ملحوظات الأعضاء على مشروع النظام ومن أبرزها مطالبة طارق الشمري بإضافة مادة يكون لإنشاء صندوق استثماري تعود استثماراته لرعاية كبير السن على أن تتكون موارد الصندوق من ما تقدمه الدولة من المنح والهبات والتبرعات وعوائد استثماراته.
كما دعت أميرة الجعفري لجنة الأسرة والشباب إلى الأخذ بتعريف العائل الذي تضمنه النظام الذي أقرها الشورى في 25 محرم العام 1439-للعضو سالم المري- والذي نصه: "العائل هو: المسؤول عن رعاية الكبير، سواء كان شخصاً طبيعياً، أم شخصية أو جهة اعتبارية، وسواء كان وكيلاً شرعياً، أم ولياً أقامته المحكمة المختصة."

خادم الحرمين: أهمية العناية بالتاريخ الوطني ونشر المحتوى للجميع الموافقة على إستراتيجية الدارة وخطتها التنفيذية إقرار سياسة حفظ الأوعية التاريخية وتصنيفها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://www.al-madina.com/article/729345

واس - نيوم
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، أمس الاثنين، -عبر الاتصال المرئي-، الاجتماع الحادي والخمسين لمجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز.
وأكد خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- خلال الاجتماع، أهمية العناية بالتاريخ الوطني، ونشر المحتوى التاريخي للجميع، والاطلاع عليه، والاستفادة منه، منوهًا بجهود دارة الملك عبدالعزيز خلال خمسين عامًا منذ إنشائها، وما تتطلع إليه في المستقبل وفق رؤية المملكة 2030.
بعد ذلك ناقش المجلس الموضوعات المدرجة على جدول أعماله وأصدر عددًا من القرارات منها: الموافقة على إستراتيجية الدارة وخطتها التنفيذية للأعوام (2021 - 2023م)، وإقرار سياسة حفظ الأوعية التاريخية وتصنيفها، ومشروع تعزيز الهوية الوطنية باستثمار بطاقات الهوية السعودية.
كما وافق المجلس على برنامج الاحتفاء بمرور خمسين عامًا على تأسيس الدارة في العام المقبل.
وصادق المجلس على الحسابين الختاميين للدارة للعامين الماليين (1441 - 1442هـ)، وإحاطة المجلس بأنشطة الدارة الثقافية التي تم تنفيذها خلال العام.

طرق الاحتيال: الكذب والخداع والإيهام.. والعقوبة السجن 7 سنوات وغرامة 5 ملايين

عكاظ تنشر تفاصيل نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2066685

علمت «عكاظ» عن صدور نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة. ونقلت مصادر أن النظام لا يسري على أفعال الاحتيال المالي المنصوص عليها في نظام السوق المالية، وجرى تعديل المادة 90 من نظام التنفيذ بما يتواءم مع النظام.
وينص تعديل المادة 90 من نظام التنفيذ على أن «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على 15 سنة كل مدين ثبت قيامه بتبديد أمواله إذا كانت الأموال كثيرة ولو ثبت إعساره، ويعد ذلك من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.«
وجاء نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة في 11 مادة قانونية نصت أولها بأن يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز 7 سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على 5 ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استولى على مال للغير دون وجه حق بارتكابه فعلاً أو أكثر ينطوي على استخدام أي من طرق الاحتيال بما فيها الكذب، أو الخداع، أو الإيهام.
بحسب النظام يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز 5 سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على 3 ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استولى دون وجه حق على مال سلم إليه بحكم عمله أو على سبيل الأمانة، أو الشراكة، أو الوديعة، أو الإعارة، أو الإجارة، أو الرهن، أو الوكالة، أو تصرف فيه بسوء نية، أو أحدث به ضرراً عمداً، وذلك في غير المال العام.
وأكد نظام مكافحة الاحتيال المالي على معاقبة كل من حرض غيره على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو اتفق معه، أو ساعده؛ إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض أو الاتفاق أو المساعدة، بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها إذا لم تقع الجريمة الأصلية، كما يعاقب كل من شرع في القيام بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة على الجريمة التامة.
وشدد النظام على أن لا تقل العقوبات المحكوم بها عن نصف حدها الأعلى المقرر في هذا النظام ولا تتجاوز ضعفه، وذلك في أي من حالتين؛ الأولى إذا ارتكبت الجريمة من خلال عصابة منظمة، والثانية في حالة العودة.
وطبقا لنظام مكافحة الاحتيال المالي ودون إخلال بحق الغير، تصادر بحكم قضائي الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وكذلك المتحصلات المتحققة من ارتكابها، ويجوز تضمين الحكم الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف التي تصدر في مقر إقامته، فإن لم تكن في مقر إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد أن يكتسب الحكم الصفة النهائية.
ومنح النظام المحكمة المختصة أن تعفي من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطة المختصة بالجريمة قبل العلم بها وقبل وقوع الضرر، وإن كان الإبلاغ بعد العلم بالجريمة تعين للإعفاء أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة في حال تعددهم.
وأوضح النظام أنه في حال شكل أي من الأفعال المشار إليها من هذا النظام جريمة بموجب أنظمة أخرى فتطبق العقوبة الأشد.
ووفق النظام تتولى النيابة العامة مسؤولية التحقيق والادعاء أمام المحكمة المختصة بالفصل في الجرائم الواردة في

النظام، على أن يعمل هذا النظام بعد مضي 90 يوماً من تاريخ نشره في الصحيفة الرسمية.
تتولى النيابة التحقيق والادعاء أمام المحاكم
11مادة قانونية و90 يوماً لسريان النظام السجن والغرامة والتشهير أبرز العقوبات إعفاء المبلغين من العقوبات

"النيابة العامة": الملكية الفكرية مقوم أساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة

قالت إن الدولة تكفل حرية الملكية الخاصة وحرمتها وتعنى بتشجيع البحث العلمي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://sabq.org/qrxTjF

أكدت النيابة العامة أن الملكية الفكرية مقوم أساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي حق خاص يؤدي وظيفة اجتماعية، وفق الشريعة الإسلامية.
وقالت النيابة العامة عبر حسابها على موقع "تويتر": "تتسم حقوق الملكية الفكرية في الأنظمة الوطنية بأحكام سامية، تعزز من كفاءة جانب التأليف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، وتثري الإبداع الفكري، وتنمي الابتكارات، في ضوء حماية جنائية حال انتهاك أي من الحقوق المقررة لذلك، بما يسهم في تحقيق تنمية في المجالات كافة."
وتابعت أن الدولة تكفل حرية الملكية الخاصة وحرمتها، وتعنى بتشجيع البحث العلمي.
وأشارت إلى أن النيابة العامة تتولى التحقيق والادعاء العام في الجرائم الجزائية الناشئة عن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية المقررة في أنظمتها.

الأمانة العامة للجان الفصل: توثيق المبادئ القضائية يستهدف الحد من الإطالة في نظر القضايا

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://www.aleqt.com/2021/04/26/article_2080256.html

أوضحت الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية أن لجنتي الفصل والاستئناف استندتا إلى عدد من المبادئ عند نظرهما في الدعاوى التي فصلتا فيها من عام 1426هـ حتى عام 1441هـ؛ إذ تم تحليل أكثر من (4864) قراراً قضائياً صدر عن اللجنتين خلال تلك المدة الزمنية، وقد عكف المختصون في الأمانة العامة على استخلاص المبادئ القضائية منها.

وفي سبيل إعداد هذه المبادئ، تم القيام بالآتي: حصر جميع القرارات الصادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال الفترة الزمنية المشار إليها، وترتيب القرارات وأرشفتها، وتصنيف القرارات موضوعياً، وفرز ما تم اختياره منها وتبويبها، وتوثيق القرارات ببيان أرقامها، وتاريخ صدورها، وبيان الجهة الصادرة عنها.

وبينت أمانة اللجان أنه نظراً إلى أهمية هذا المشروع؛ لكونه يقتضي الاطلاع على أكثر من (4864) قراراً من القرارات الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية، فقد تطلب العمل إيجاد خطة محكمة وجهدًا مضاعفًا لإخراجه، ووضعه في أسلوب سهل ميسور؛ فكان هذا العمل في عدة مراحل.

وقد كانت المرحلة الأولى هي مرحلة (الجمع) التي تم فيها جمع القرارات الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية خلال الفترة الزمنية من عام 1426هـ حتى عام 1441هـ.

وفي المرحلة الثانية (الاستخلاص) تمت دراسة القرارات بشكل دقيق؛ لاستخلاص ما يصلح أن يكون مبدأً قضائياً مع ذكر رقمه وجهة صدوره وتعديل صياغته إن تطلب الأمر ذلك. وفي المرحلة الثالثة (الإدخال الآلي) جرى إدخال (كتابة) جميع المبادئ القضائية التي استُخلصت في ملفات على الحاسب الآلي. أما المرحلة الرابعة والأخيرة (دراسة المبادئ المستخلصة) فقد وُضع فيها معايير خاصة جرى تطبيقها على المبادئ المستخلصة من القرارات لتقرير مدى اعتبار ما استخلص يُعدّ مبدأً قضائيًا من عدمه. وتمثلت هذه المعايير في الآتي:

- أن يكون المبدأ قد أيدته لجنة الاستئناف، واستقر العمل به في قضيتين أو أكثر، بما يتوافق مع المبادئ المستقر عليها فقهاً وقضاءً، والمبادئ التي تساعد على حماية السوق والمتعاملين فيه، وأن تكون المبادئ معينة للجهة الرقابية أو الجهة المختصة بالادعاء العام على القيام بمهامها النظامية.
- دمج المبادئ القضائية المتشابهة في (المعنى المقصود الذي ترمي إليه) في مبدأ واحد.
- استبعاد كل مبدأ لا يمثل قاعدة كلية يمكن تعميمها على وقائع أخرى.

وفي ضوئه جرى في المرحلة الخامسة (المراجعة) مراجعة المبادئ القضائية المستخلصة من خلال مطابقة نصها لما ورد في القرار، كذلك تم التأكد من دقة الاستخلاص والصياغة. وفي المرحلة الأخيرة (التدقيق) تم تدقيق المبادئ بعناية فائقة موضوعًا وصياغة ولغة.

وأضافت الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية أن نشر هذه المبادئ جاء استناداً إلى أن نشر الأحكام يساهم بشكل فاعل في خدمة المرفق القضائي بما يحد من الإطالة في نظر القضايا؛ لكون التدوين يسهم في إيضاح ما استقر عليه الحكم في القضايا، إلى جانب اختصار الوقت وتخفيف الجهد على ناظر القضية، ولما في ذلك من دعم الوعي الشرعي والنظامي، وتحقيق مبدأ الشفافية، فضلاً عن إتاحة الجوانب التطبيقية للجهات المعنية بالبحث الشرعي والنظامي ولا سيما الجهات الأكاديمية والتدريبية وغيرها.

وتساهم الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في وضع إطار متكامل من الخدمات التي تدعم عمل لجان الفصل في تنفيذ مهام عملها بصورة تتفق مع نظام السوق المالية؛ بهدف الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في

إجراءات التقاضي لدى اللجان بما يضمن تحقيق العدالة الناجزة لرفع ثقة المتعاملين وتحقيق الاستقرار في السوق المالية، مما ساهم في تحقيق أحد أهم الأهداف الاستراتيجية من خلال تقليص متوسط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي (وهي الفترة الممتدة من تاريخ قيد الدعوى حتى صدور القرار النهائي من لجنة الاستئناف) خلال العام 2020م لتصل إلى (8.63) شهر، وهي فترة قياسية في قضاء الأوراق المالية على المستوى الدولي، مع مراعاة أن ذلك تحقق في ظل ما شهدته أعمال لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية من زيادة كبيرة خلال العام 2020م؛ إذ ارتفع عدد الدعاوى الواردة للّجان بنسبة (52%) مقارنة بالعام السابق 2019م، في حين ارتفع عدد القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بنسبة (49%) عن العام 2019م، وهذا يُعدّ إنجازاً غير مسبوق إذا أُخِذ في الاعتبار ظروف وتبعات جائحة كورونا .

وعقدت الأمانة العامة أول جلسة نظر عن بعد (ONLINE) بتاريخ 27 إبريل 2020م كأول جهة قضائية في المملكة تقوم بإطلاق هذه الخدمة، وقد عُقد منذ ذلك الحين خلال العام 2020م (176) جلسة نظر عن بعد. كذلك ساهم التحول الإلكتروني لأعمال الأمانة العامة في إحداث تطور ملحوظ في مجال أتمتة الإجراءات المعمول بها وزيادة الكفاءة ورفع مستوى الجودة من خلال توسيع النطاق الجغرافي لمقدمي الدعاوى، وتسهيل تقديمها إلكترونياً ومتابعة إجراءاتها، وتيسير تقديم المذكرات والاستفسارات والاستئنافات والتواصل مع موظفي الأمانة العامة في أي وقت، وتسلم القرارات بعد صدورها إلكترونياً.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

دعم توظيف 25 ألف مواطن للعمل في 7930 منشأة خلال مارس

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://www.aleqt.com/2021/04/26/article_2080181.html

كشف صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" ممثلاً في المرصد الوطني للعمل، عن دعم توظيف أكثر من 25 ألف شاب وفتاة التحقوا للعمل في 7930 منشأة في القطاع الخاص وذلك في شهر مارس الماضي (2021) من خلال خدمات وبرامج دعم التوظيف الموجهة للكوادر الوطنية.

وأوضح الصندوق، أن عدد المستفيدين الذكور من خدمات وبرامج دعم التوظيف للفترة ذاتها بلغ 10353 يمثلون ما نسبته 41%، بينما وصل عدد المستفيدات الإناث إلى 14820 يمثلون نسبة 59.%

وتصدرت منطقة الرياض مناطق المملكة الـ 13 في أعداد من تم توظيفهم في شهر مارس بواقع 8072 موظفاً وموظفة، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ 5545 موظفاً، فيما جاءت المنطقة الشرقية ثالثاً بنحو 4442، وتوزعت الأعداد الأخرى لمن تم توظيفهم في منشآت القطاع الخاص على بقية مناطق المملكة.

ويأتي تنامي أعداد من تم توظيفهم في شهر مارس 2021 مقارنة للفترة ذاتها من الأعوام السابقة، نتيجة لاستراتيجية الصندوق الجديدة التي أطلقها مؤخرا، وكذلك تكامل الجهود وتعزيزها مع الشركاء في منشآت القطاع الخاص لتمكين أبناء وبنات الوطن من الفرص الوظيفية في سوق العمل، إضافة إلى تطوير وتحسين برامج ومبادرات الدعم والتمكين الموجهة للقوى الوطنية من الجنسين، واستحداث برامج جديدة ونوعية تتواكب مع احتياج ومتطلبات سوق العمل.

ويقدم "هدف" مبادرات وبرامج دعم تدريب وتوظيف وتمكين المواطنين والمواطنات ودعم المنشآت في جميع الأنشطة والقطاعات والمهن؛ ومنها برنامج دعم التوظيف، وبرنامج التدريب على رأس العمل "تمهير"، وبرنامج دعم النقل الموجه، ومنصة تسعة أعشار، وبرنامج دعم الشهادات المهنية الاحترافية، وبرنامج دعم نقل المرأة العاملة "وصول"، وبرنامج دعم معاهد الشراكات الاستراتيجية، والمنصة الوطنية للتدريب الالكتروني "دروب."

وأكد الصندوق حرصه واستمراره على دعم تدريب وتوظيف وتمكين القوى الوطنية من الجنسين في مختلف المهن والأنشطة التي يتطلبها سوق العمل تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

الرقمنة السعودية ورؤية 2030 إنجازات وتحديات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://www.alriyadh.com/1882573

ظافر الشهراني*

عندما أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان العام 2016 رؤية المملكة الطموحة والمفترض منها أن تحقق مستهدفاتها بحلول 2030؛ كان كثير من الاستراتيجيين دولياً ومحلياً ينظرون بعين الشك حيال هذه الرؤية وذلك لما فيها من الطموح الكبير والذي يتعدى من وجهة نظرهم إمكانات السعودية حينها.

الآن وبعد خمس سنوات تحول هؤلاء الاستراتيجيون من شاطئ التشكيك إلى شاطئ الانبهار بتوالي تحقيق المستهدفات وصعود المملكة العربية السعودية في مؤشرات التصنيف العديدة والمحايدة.

لن أكتب هنا عن جميع تلك المجالات ولكن سأكتفي بمجال الرقمنة، حيث أنشئت وحدة التحول الرقمي كمركز امتياز في العام 2017 بأمر ملكي ولتكون الذراع التنفيذية للجنة الوطنية للتحول الرقمي، والتي تعمل كجهة مستقلة لتسريع التحول الرقمي في المملكة وتحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال التوجيه الاستراتيجي وتقديم الخبرة والإشراف عبر التعاون المشترك مع القطاعين العام والخاص من أجل الارتقاء بمكانة المملكة لتكون بين مصاف الدول المتطورة رقمياً من خلال تنمية اقتصادية مستدامة تعتمد على تعزيز قيم ومفاهيم الابتكار والاستثمار في المواهب الشابة.

برز أثر هذا التوجه الاستراتيجي الإيجابي والمبكر بشكل جلي وواضح أثناء أزمة كورونا Covid-19 وما زال بارزاً من خلال التعاملات في المجالات الصحية والأمنية والتعليمية، ففي العام 2020 تم تقديم 69 مليون موعد عبر تطبيق موعد، وقدمت وزارة التعليم أكثر من 90 مليون فصل افتراضي لأكثر من 5 ملايين طالب وطالبة عبر منظومة التعليم الموحد، وأما وزارة العدل فقامت بإصدار أكثر من مليون وكالة عبر بوابة ناجز، وفي المجال السياحي الواعد جداً تم إصدار أكثر من 400000 تأشيرة سياحية.

كل الأرقام والإنجازات التي ذكرتها آنفاً تمت حمايتها بخطة حكومية للسياسات الرقمية وسياسة تصنيف البيانات، هذا من الناحية التنظيمية والتشريعية وأما الناحية اللوجيستية فقد تم نشر أكثر من 12 ألف برج للجيل الخامس في جميع مناطق المملكة واستفاد أكثر من 14 مليون مواطن من مبادرة العطاء الرقمي لتنمية القدرات الرقمية في إطار مفهوم الاستثمار في الإنسان لتتيح الفرصة لأكثر من 179 ألف متطوع وأكثر من 2.6 مليون مستفيد تم تدريبه.

إن المتتبع لكل هذه المنجزات والتطور الرقمي في المملكة العربية السعودية لينبهر بما وصلنا إليه من مراكز وتصنيفات عالمية تتفوق في كثير من مجالاتها على بعض دول العالم المتقدم، ولكن أتمنى أن لا ينسينا هذا الانبهار مسائل مهمة جدا يجب أن نأخذها بعين الاعتبار ومنها:

أولاً توطين التقنية وخصوصا مع انتقال الشركات العالمية إلى المملكة قريبا بإذن الله تعالى وللاستفادة من هذا التموضع؛ فهذا التوطين التقني سيعزز أمننا المعلوماتي والاقتصادي بل والسياسي أيضا، بل سيجعلنا نفرض أجنداتنا المتزنة على الآخرين.

ثانياً يجب أن يصاحب كل ذلك تعزيز الاستراتيجية الحالية وزيادة أهدافها المرنة في التعاطي مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية يدعمها مكانة المملكة العربية والإسلامية والدولية، وأن نحاول بسياستنا المعهودة إنهاء وإغلاق الملفات السياسية العالقة مثل الملف اليمني والإيراني وذلك عبر تفاهمات مع اللاعب الصيني الجديد في المنطقة والذي ستعزز علاقاتنا الاقتصادية معه وأيضاً مشاريعه المرتبطة بمسارات طرق التجارة القديمة التي أسماها الجغرافي الألماني ريتشهوفن بطريق الحرير، أقول ستعزز الأمن والرخاء ولينطلق الشرق الأوسط إلى سباق تنموي يحقق رؤية سمو ولي العهد بأن يكون هذا الشرق المثخن بجراح الحروب والأزمات والثورات شرقاً مليئاً بفرص التنمية والتطور.

*مستشار التخطيط والتطوير الاستراتيجي

تخبيب العمالة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2066484

بدر بن سعود

بورصة العمالة المنزلية تنتعش بشكل كبير في رمضان، والظروف الحالية جاءت في مصلحتها، ومن أهمها، كورونا وتعطل حركة الطيران والحجر والإجراءات الاحترازية، بالإضافة لتوقف الاستقدام من بعض الدول لدخولها في النطاق الأحمر، وسماسرة العمالة استغلوا حالة العوز الرمضاني، واستبدادها بالعوائل السعودية في الشهر الكريم، وقاموا برفع أسعار العمالة بصورة غير معقولة، وبمبالغ تراوحت ما بين ثلاثة آلاف وخمسمائة إلى تسعة آلاف ريال.

منصة مساند الإلكترونية موجودة منذ سنوات، وكان الغرض من قيامها الحد من حالات التلاعب والسمسرة والمتاجرة غير النظامية في العمالة، ولكنها في تطبيقاتها، زادت في تكلفة الاستقدام، لأنها تأخذ ما نسبته 2% من المبالغ المحولة، علاوة على أن بعض الدول لا تلتزم بالعقد الإلكتروني لمساند، وتشترط عقوداً ورقية صادرة من سفاراتها كالفلبين وإندونيسيا، وهناك سفارات تسهل خروج العمالة لبلادها، ولا تحترم العلاقة التعاقدية بينها وبين صاحب العمل، وحتى تسعيرة العمالة المتفق عليها في مساند قد تتعرض للإلغاء؛ لأن دول العمالة غيرت رأيها .

رتفع الطلب على العمالة المنزلية في رمضان بنسبة 60%، وتصل مبالغ نقل كفالة العمالة إلى 50 ألف ريال، وهذا يتجاوز القيمة النظامية بحوالى 30 ألفاً، وقد ينطوي على تهرب ضريبي وغسل أموال إذا حول لمجهول، ويوجد في المملكة في حدود أربعة ملايين عامل وعاملة منزلية في حوزة مليون صاحب عمل، وبواقع أربعة عمال لكل شخص، وهذا لا يسد ثلث الاحتياج الفعلي بالنظر لتعداد الأسر السعودية، والذي يقدر بثلاثة ملايين وخمسمائة ألف أسرة، ومداخيل تجارة العمالة تتجاوز في السنة 14 مليار ريال.

قضية هروب واستئجار العمالة المخالفة في رمضان عمرها أكثر من 20 سنة، وما زالت حاضرة بلا حلول، وتوجد عصابات منظمة يديرها وافدون عرب، وبدعم من مكاتب استقدام سعودية، تنشط سنوياً في أواخر شعبان، وهؤلاء يمارسون اتجاراً بالأشخاص، ويحتجزون العمالة المنزلية في شقق سكنية لإيوائها، ومن ثم يوفرونها لمن يريد، باستخدام منصات التواصل الاجتماعي ومواقع الإعلام الإلكتروني، وبمبالغ تصل إلى ما بين 150 و200 ريال في الساعة، مع ملاحظة أن التسعيرة الرسمية لا تتجاوز 35 ريالاً لكل ساعة، والرأي الشرعي لسماحة المفتي، يدخل هروب العمالة المنزلية والمتاجرة بها في دائرة التخبيب، ويرى أنه محرم شرعاً.

المشكلة أن طالب العمالة يقبل بالأجرة المبالغ فيها تحت ضغط الحاجة الرمضانية، ويفترض في وزارة الموارد البشرية أن تصدر تشريعاً أو نظاماً يضع ضوابط واضحة لتأجير العمالة، ويبتعد عن الإجراءات الدبلوماسية والناعمة، ويقرر عقوبات مغلظة لمن يخالف، وبحيث تشتمل على الترحيل النهائي والغرامات الكبيرة على العمالة المخالفة ومن يشغلها، وعلى إلغاء تراخيص مكاتب الاستقدام المتورطة وحرمانها الكامل من ممارسة النشاط مجدداً.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27 إبريل 2021م

https://www.alriyadh.com/1881454

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 رمضان 1442هـ - 27. إبريل 2021م

https://www.aleqt.com/2021/04/27/article_2080726.html